E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/31/5
7 November 2023
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة الحادية والثلاثون
القاهرة، 16-18 كانون الأول/ديسمبر 2023

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

حوكمة الموارد الطبيعية: الصناعات الاستخراجية بوصفها محرِّكاً للتنمية المستدامة

موجز

تزخر المنطقة العربية بجزءٍ كبير من الموارد الاستخراجية العالمية، وتمثّل حوالي 31 في المائة من الصادرات العالمية للنفط الخام والمنتجات النفطية. وبالنسبة للعديد من البلدان العربية، كان إنتاج هذه المواد الخام وتصديرها حجر الأساس للتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، لا تزال أنماط الإنتاج والاستهلاك في المنطقة غير مستدامة، مما يولِّد آثاراً غير مرغوب فيها على الناس والكوكب.

تقدّم هذه الوثيقة لمحةً شاملة عن الوضع الحالي للصناعات الاستخراجية في المنطقة العربية، وعن التحديات والفرص الرامية إلى تعزيز هذه الصناعات بوصفها عواملَ مُحفِّزة للتنمية المستدامة. وتسلّط الضوء على أوجه التباين في ديناميّات العرض والطلب على الموادّ التي تتيح الانتقال في مجال الطاقة في المنطقة العربية، وتعرض بالتالي مجموعةً من الركائز الاستراتيجية وتوصيات السياسات المصمَّمة لمواءمة الصناعات الاستخراجية مع أهداف الانتقال في مجال الطاقة في المنطقة.

واللجنة مدعوّةٌ إلى الاطّلاع على مضمون هذه الوثيقة وإبداء ملاحظاتها بشأن التوصيات المقترَحة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	9-1	3
الفصل		
أولاً- الموارد المعدنية في المنطقة العربية	10	4
ثانياً- تحديات ومخاطر العرض والطلب على الصعيد العالمي.....	14-11	5
ثالثاً- التحديات في المنطقة العربية	34-15	5
ألف- الاستدامة الاقتصادية والاعتماد على الصناعات الاستخراجية.....	19-15	5
باء- الحوكمة والشفافية	24-20	6
جيم- انتقالٌ عادل	27-25	7
دال- السياسات والاستثمار	31-28	7
هاء- تخطيط الموارد الطبيعية وحوكمتها	34-32	8
رابعاً- التوصيات	35	8

مقدمـة

1- لا تزال صادرات الصناعات الاستخراجية الركيزة الاقتصادية للإيرادات المالية، ومَصدراً قيّماً للنقد الأجنبي والفوائض من أجل تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان في جميع أنحاء العالم. ولكنّ المخاوف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية تخّيم على قدرة الصناعات الاستخراجية على المساهمة في التنمية المستدامة.

2- تستعيد الصناعات الاستخراجية المواد الخام من الأرض وتعالجها وتحوّلها إلى منتجات وخدمات ليستَخدِمَها المستهلكون. وتتمثّل هذه المواد الخام في الوقود الأحفوري (لا سيّما الفحم والنفط والغاز) والمعادن (مثل البوكسيت والفوسفات والبوتاس والنحاس والذهب والماس والمعادن الأرضية النادرة) والرّكام (مثل الرّمل والحصى والطين)[1].

3- وقد واجهت الحكومات تحدياتٍ في جمع إيرادات كافية من الصناعات الاستخراجية لأسباب مختلفة تشمل الافتقار إلى الشفافية المالية الذي قد يعزّز الفساد، واختلاس الأرباح والتدفقات المالية غير المشروعة، التي قد تؤدي إلى تفاقم التوتّرات السياسية والصراعات. ويمثّل تقلُّب أسعار السلع الأساسية أيضاً مصدرَ قلق كبير للبلدان التي تعتمد بشدّة على صادرات الصناعات الاستخراجية، حيث أنّ فترات الطفرة والانتكاسة المتكرّرة في أسعار السلع الأساسية تؤثّر على استقرار أسعار الصرف ونشاط الصناعات المحلية والأوضاع المالية الحكومية، مما يؤدي إلى ما يُسمَّى "لعنة الموارد الطبيعية" في العديد من الاقتصادات المُعتَمِدة على الصناعات الاستخراجية.

4- يتّصف الانتقال العالميّ في مجال الطاقة بزيادةٍ متسارعة في توليد الطاقة المتجدِّدة، واستبدال ناقلات الطاقة، وانتشار التكنولوجيا التي تَستخدِم الطاقة بكفاءة، والكهربة الواسعة النطاق، وأنظمة الطاقة الأكثر مرونة. وتعتَمد تكنولوجيا الطاقة المتجدِّدة، مثل عنفات الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية، بكثافةٍ على الموارد المعدنية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المعادن والمواد الخام والفلزات، المعروفة باسم "المعادن/الفلزات الأساسيّة للانتقال في مجال الطاقة" أو "المواد الخام البالغة الأهمية"، التي تشكِّل جزءاً من الصناعات الاستخراجية.

5- وتشير الاتجاهات العالمية إلى أنّ الطلب على المعادن والفلزات بوصفها جزءاً من الموارد الاستخراجية الأساسية للانتقال في مجال الطاقة سيتضاعف خلال العقود القليلة المقبلة، مما قد يؤدي إلى نقصٍ فيها وإلى زيادة المنافسة الجيوسياسية التي قد تؤخِّر الانتقال إلى الطاقة النظيفة.

6- وقد يكون لإنتاج المواد الخام البالغة الأهمية والصناعات الاستخراجية للطاقة تأثيرٌ هائل على تغيُّر المناخ من خلال الحدّ من الاعتماد على الوقود الأحفوري، الذي يمثّل أكثر من 75 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية وحوالي 90 في المائة من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، كان بالإمكان خفض انبعاثات الكربون العالمية بنسبة 28 في المائة والوفيات الناجمة عن تلوّث الهواء بالوقود الأحفوري بنسبة 46 في المائة لو أُلغي دعم الوقود الأحفوري واعتُمِدَ تسعير فعّال للوقود الأحفوري في عام 2015، على سبيل المثال[2]. ومع ذلك، تواصل البلدان دعم إنتاج الوقود الأحفوري، وبالتالي توسيع بصماتها الكربونية.

---

(1) Claudine Sigam and Leonardo Garcia, Extractive Industries: Optimizing Value Retention in Host Countries, 2012.

(2) David Coady and others, Global fossil fuel subsidies remain large: an update based on country-level estimates, IMF Working Papers (May 2019).

7- ويمكن أن يؤدي القطاع الاستخراجي، إذا أُحسِنَت إدارتُه، دوراً إيجابياً في تعزيز التنمية المستدامة والتحوّل الاقتصادي الهيكلي. وتُعَدُّ المواد الخام البالغة الأهمية ضروريةً لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الطاقة النظيفة بأسعار معقولة والهدف 13 بشأن العمل المناخي، ولها آثارٌ غير مباشرة على العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى في السياق المحلي.

8- واستجابةً لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة للعمل، نفَّذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عملاً جوهريّاً في مجال الصناعات الاستخراجية باعتبارها محرّكاً للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، وركَّزت على المعادن والمواد الأساسيّة للانتقال في مجال الطاقة والتي تزداد أهميّتها في الانتقال العالمي إلى الطاقة النظيفة.

9- ويمكن للإجراءات المتّخذة اليوم في قطاع الصناعات الاستخراجية أن تحدِّد قدرة العديد من البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس على المدى المتوسط، وقدرة العالم على تأمين انتقال عادل إلى مستقبل خالٍ من الانبعاثات على المدى الطويل.

أولاً- الموارد المعدنية في المنطقة العربية

10- تزخر البلدان العربية بالموارد، لا سيّما تلك التي تتَّخذ شكل الوقود المعدني، مثل الغاز الطبيعي والبترول. وتبلغ نسبة الإنتاج المعدني العالمي في المنطقة العربية حوالى 10 في المائة من حيث الوزن و15 في المائة من حيث القيمة. ويُشكِّل الوقود المعدني الحصّة الكبرى، تليه المعادن الصناعية والفلزات غير الحديديّة.

النسبة العالمية من الإنتاج المعدني في المنطقة العربية، لعام 2020 (من حيث الوزن والقيمة)

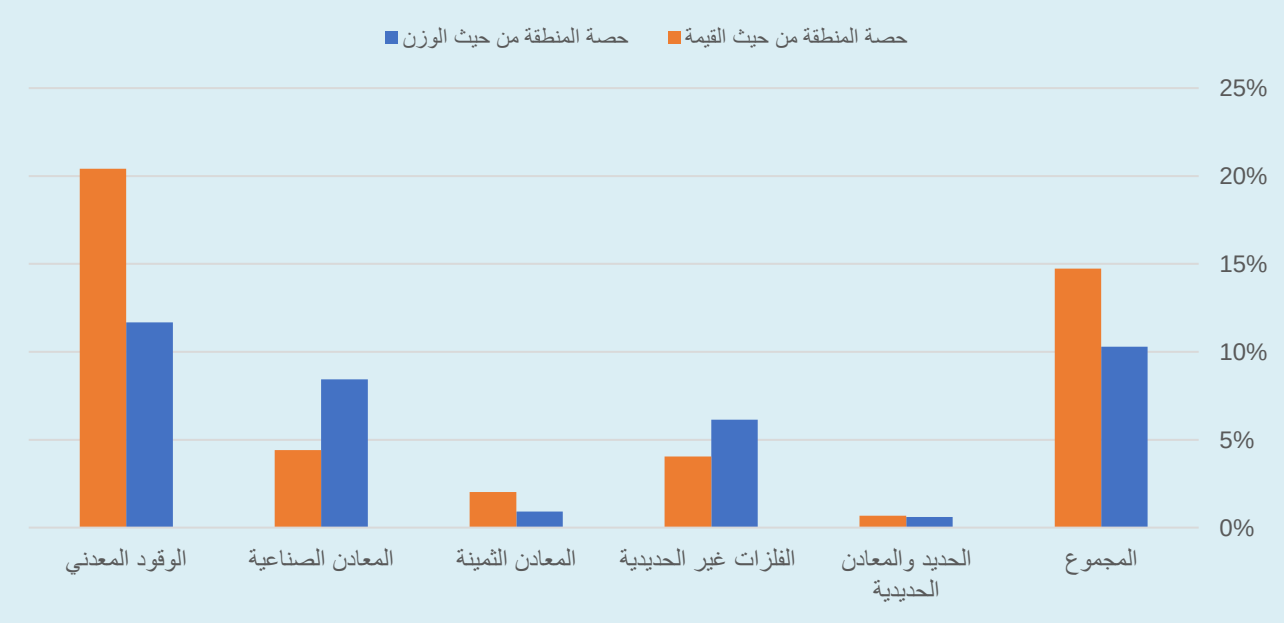

المصدر: C. Reichl and M. Schatz, World Mining Data, 2022.

ثانياً- تحديات ومخاطر العرض والطلب على الصعيد العالمي

11- إنّ تحدي العرض والطلب العالميين على المواد الاستخراجية له آثار واسعة النطاق. ففي حين يتحوّل العالم نحو الطاقة المتجدِّدة، يزداد الطلب على المعادن التي تُعَدُّ بالغة الأهمية لهذه التكنولوجيات. وينطوي هذا التحوّل على تحديات جديدة، بما في ذلك ضمان سلسلة إمداد مستقرّة، وإدارة الموارد على نحو استراتيجي، وتحديد المعادن البالغة الأهمية. وتحقيق التوازن بين الحاجة إلى الطاقة والمعادن من جهة والمخاوف البيئية والاجتماعية من جهة أخرى هو قضية عالمية مُلِحّة تتطلّب حوكمةً عملية وتعاوناً دولياً.

12- إنّ كثافة المعادن في الكهرباء التي تولّدها تكنولوجيات الطاقة المتجدِّدة أعلى بكثير من تلك الناتجة عن البنية الأساسيّة القائمة على الوقود الأحفوري، وتشير الزيادة السريعة في استخدام تكنولوجيات الطاقة النظيفة إلى أنّ الطلب العالمي على المعادن سيرتفع إلى حدٍّ كبير في العقود المقبلة.

13- ويتجاوز النطاق الواسع للاحتياطيات المعدنية بشكل كبير مستويات الإنتاج السنوية الحالية. ومن شأن هذه الوفرة، إلى جانب تزايد أنشطة التنقيب وارتفاع أسعار السلع المعدنية الأساسية، أن تولّد حوافزَ اقتصادية لاستخراج المعادن من الاحتياطيات القائمة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإنتاج. ويَكمُن التحدّي في ضمان ألّا تُسبِّب هذه الحيوية الاقتصادية استغلالاً غير مستدام للموارد، وتدهوراً بيئياً، وظلماً اجتماعياً.

14- ويعوق الإجماع غير الواضح على المعادن البالغة الأهمية الجهود المبذولة لمعالجة نقاط الضعف في سلاسل الإمداد. وقد تزداد الفجوة بين العرض والطلب العالميين على المعادن على المدى القصير، مما يؤكد الحاجة إلى حوكمةٍ توجّه عمليات التنقيب المستدام وتطوير المناجم لتلبية الطلب، مع درء المخاطر البيئية والاجتماعية على المدى الطويل.

ثالثاً- التحديات في المنطقة العربية

ألف- الاستدامة الاقتصادية والاعتماد على الصناعات الاستخراجية

15- تزخر المنطقة العربية بجزءٍ كبير من الموارد الاستخراجية العالمية، وتمثِّل حوالي 31 في المائة من الصادرات العالمية للنفط الخام والمنتجات النفطية. وبالنسبة للعديد من البلدان العربية، كان إنتاج هذه المواد الخام وتصديرها حجر الأساس للتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، لا تزال أنماط الإنتاج والاستهلاك في المنطقة غير مستدامة، مما يولِّد آثاراً غير مرغوب فيها على الناس والكوكب.

16- ويُعتبر الاعتماد الكبير على الصناعات الاستخراجية مصدر ضعف أساسي في المنطقة العربية، وذلك من النواحي الاقتصادية والمالية والبيئية، مما يجعلها من المناطق الأكثر عُرضةً لآثار تغيُّر المناخ. وفي الوقت الحاضر، يواجه القطاع آفاقاً مجهولة، إضافة إلى العديد من التحديات، منها صورته كقطاع قاصر، وضعف قدرته على جذب القطاع الخاص ورأس المال البشري اللازمين للابتكار وعلى مواكبة القضايا البيئية والاستدامة.

17- وتعتمد الاقتصادات العربية بشكل حيوي على الوقود الأحفوري كمصدرٍ للطاقة وللإيرادات، حيث تستمدّ من النفط والغاز الطبيعي أكثر من 95 في المائة من إمداداتها من الطاقة[3]. ويُعدّ التعدين قطاعاً رئيسياً في الأردن والمغرب حيث يمثّل حصة كبيرة من عائدات التصدير، بينما يمثّل تعدين الحديد أكثر من ثلث عائدات الصادرات في موريتانيا[4].

18- والمنطقة العربية معرَّضة للخطر على نحو خاص بسبب افتقارها إلى التنويع الاقتصادي وبسبب الآثار الوشيكة لتغيُّر المناخ، التي تتفاقم بفعل غياب الأدوات الفعّالة لإدارة الموارد الطبيعية.

19- وتعاني العديد من البلدان التي تتمتّع بموارد استخراجية من اعتمادٍ مفرط على إيرادات التصدير، وتفتقر إلى التنويع الاقتصادي، مما يحدّ من مصادر الإيرادات الحكومية. ويؤدي ذلك إلى انخفاض القدرة على الصمود في وجه صدمات أسواق السلع الأساسية، وتضييق المجال لاختراق قطاعات أخرى. ويزيد تقلُّب الأسعار أيضاً من تعرُّض البلدان المُعتمِدَة على التصدير للدورات الاقتصادية ولحالات الانكماش المتكرّرة، مما يسبّب عجزاً حكومياً غير مُخطّط له.

باء- الحوكمة والشفافية

20- تمثّل التدفقات المالية غير المشروعة القائمة على التجارة والضرائب، بما في ذلك التدفقات الناشئة عن التلاعب بقِيَم الفواتير التجارية، وتآكل القاعدة الضريبية، وغيرها من الانتهاكات الضريبية (التهرُّب/التجنُّب)، تسرُّباً كبيراً في الإيرادات، وتنطوي على تعقيدات هيكلية واجتماعية واقتصادية وإدارية وأمنية خطيرة للاقتصادات العربية. وقد تزايد الحافز إلى التدفقات المالية غير المشروعة بسبب العديد من حالات عدم الاستقرار والصراع في المنطقة العربية، بما في ذلك الحروب بالوكالة والصراع الطائفي والشبكات الإرهابية.

21- ولم تتمكن الحكومات دائماً من جمع مستويات مناسبة من الإيرادات من الصناعات الاستخراجية، وهي مشكلة تفاقمت بسبب نقص الشفافية المالية الذي يحدّ من نطاق المساءلة، ويُضعِف بشكل كبير الامتثال للأنظمة والنُّظُم القضائية وقوانين مكافحة الفساد.

22- ويحدّ افتقار البلدان النامية إلى الخبرة في القطاعات الاستخراجية من قدرتها على الكشف عن التدفقات المالية غير المشروعة الناجمة عن التسعير التحويلي والتلاعب بقِيَم الفواتير التجارية، والتي تجاوزت إجمالي تلقّته البلدان العربية من مساعدات إنمائية رسمية واستثمارات أجنبية مباشرة في عام 2015، وفقاً لتقديرات الإسكوا. وكثيراً ما تتمّ العمليات الاستخراجية في المناطق النائية، مما يُصَعِّب الرقابة العامة عليها.

23- وتتأثر الصناعات الاستخراجية، مثل قطاعات الغاز والمعادن والنفط، بشكل خاص بالرشوة والفساد بسبب حجمها وتعقيدها وعدد الجهات الفاعلة فيها، التي تشمل جهاتٍ من الحكومات وأطرافاً ثالثة. وتقدِّم العديد

---

(3) E/ESCWA/SDPD/2019/3.

(4) المرجع نفسه.

من البلدان على نحو غير ضروري حوافزَ ضريبية ليس لها وزنٌ يُذكَر في قرارات الاستثمار، وغالباً ما يُساء استخدامُها، مما يؤدي إلى تدفقات غير مشروعة للأموال من الشركات المتعدِّدة الجنسيات.

24- وقد أسهمت تشوّهات السوق الناجمة عن استمرار تسعير موارد الطاقة والمياه بأقلّ من قيمتها، والإعانات غير المنطقية في السوق المحلية في استخدام الموارد الطبيعية بشكل غير كفؤ وغير مستدام.

جيم- انتقالٌ عادل

25- تفتقر المنطقة العربية إلى أُطُر بيئية واجتماعية وقانونية فعّالة، وتعاني من انفصال بين القطاعات، مما يؤدي إلى ضعف التنسيق في معالجة المخاوف البيئية، بما في ذلك فقدان التنوّع البيولوجي والنُّظُم الإيكولوجية. وحتى الآن، لم تجد النُّظُم الاقتصادية والقانونية العالمية حلولاً مناسبة لمشاكل التلوّث وتدمير البيئة والانبعاثات في بلدان المنشأ، في حين أنّ المنتجات التي تسبِّب هذا الدمار تُستَهلَك في أماكن أخرى.

26- ويمكن أن تؤدي الصناعات الاستخراجية إلى نزوح السكان، وتفاقم التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، والصراع المسلّح، وعدم المساواة بين الجنسين. ولها آثارٌ سلبية على حقوق الإنسان، بما في ذلك الصحة وسُبُل العيش والمياه والصرف الصحي والثقافة والبيئة الصحية، مما يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات المعرَّضة للمخاطر.

27- ويمكن أن تُخلِّف عمليّات التعدين لاستخراج المعادن البالغة الأهمية آثاراً بيئية كبيرة على المناطق الغنيّة بالموارد، منها تدمير الموائل، وتلوّث المياه والهواء، وتدهور الأراضي، وتوليد النفايات، وغالباً ما تتفاقم هذه الآثار نتيجة سوء الإدارة.

دال- السياسات والاستثمار

28- يؤدي غياب التخطيط على المدى البعيد إلى ضعف عمليّة تطوير البنية التحتية، وارتفاع نسبة الاعتماد على البلدان الأخرى للحصول على المعادن، وارتفاع خطر التدهور البيئي، وظهور آثار اجتماعية سلبية، وازدياد انعدام الكفاءة الاقتصادية، ومضاعفة التحديات القانونية/التنظيمية. ويمكن أن يفضي ذلك إلى تفويت الفرص المتاحة للنمو الاقتصادي والتنمية.

29- ويؤثِّر الغموض وعدم الاستقرار في السياسات والأنظمة الحكومية على إمكانيّة تنفيذ مشاريع التعدين ومدى جاذبيتها. بالإضافة إلى ذلك، تختلف نسبة تقلُّب الأسعار بحسب المعدن، ممّا يتسبَّب في زعزعة استقرار البلدان التي تعتمد على التعدين. ويمكن أن تُشكِّل حالة عدم اليقين بشأن السياسات وتحرُّكات الأسعار عاملَين معرقلَين للاستثمار في مشاريع التعدين المستدامة.

30- ومن شأن غياب وصفٍ قانوني إقليمي أو متعدِّد الأطراف لما تشكِّله التدفقات المالية غير المشروعة أن يولّد عواقبَ وخيمة، ليس أقلّها على استرداد الأصول وتحديد أهمّ السياسات والأدوات والأنظمة اللازمة لاجتثاث هذه التدفقات داخل المنطقة وفي ما بين المناطق الجغرافية المختلفة.

31- ويُسهِم الافتقار إلى الاستثمار الاجتماعي والتخطيط الطويل الأجل في زيادة الطلب غير المضبوط أصلاً، وذلك بسبب ضعف كفاءة استخدام الطاقة وما يرتبط بها من استخدامات، وتشوّه أسعار الطاقة. ونظراً لغياب السياسات المتعلقة بالمعادن والنفط، تَجِدُ البلدان نفسها في موقف ضعيف حيث يتعيّن عليها التفاوض على عقود تعزّز مصالح الشركات القصيرة الأجل على حساب المصالح الوطنية الطويلة الأجل.

هاء- تخطيط الموارد الطبيعية وحوكمتها

32- تُعَدُّ الحاجة إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز الحوكمة شرطاً أساسياً لمواجهة العديد من التحديات والاستفادة من الفرص التي يتيحها القطاع من أجل ضمان تحولّه إلى محرّك للتنمية المستدامة.

33- وبدون الحوكمة والإدارة السّليمتين للموارد الطبيعية، من المرجَّح أن تتخلّف المنطقة عن الجهود الرامية إلى تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وما بعده.

34- وسيساعد تحسين تخطيط البيئة والموارد الطبيعية على تحقيق التوازن في صُنع القرار، والتوفيق بين حماية الموارد البيئية وتحقيق الأهداف المجتمعية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية، وتحسين كفاءة الحكومة، وتعزيز نوعية الحياة. ومن شأن تحسين التخطيط والإبلاغ الحكوميين أن يزيد من الشفافية، ويبني الثقة العامة، ويجعل الحكومات أكثر خضوعاً للمساءلة، مما يحدّ من نطاق الفساد والاحتيال المالي غير المشروع.

رابعاً- التوصيات

35- من الضروري، بالنسبة للبلدان العربية، تسخير الموارد الطبيعية من خلال تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة والتنويع الاقتصادي وممارسات الإدارة المستدامة من أجل إيجاد فرص اقتصادية للشباب وتحسين مستويات معيشتهم. واللجنة مدعوّة إلى النظر في التوصيات التالية:

(أ) بناء هوامش أمان مالية لتعزيز القدرة على الصمود واستعادة الاستدامة المالية باتّخاذ مجموعة من التدابير منها تطوير قاعدة ضريبية، والمشاركة في إصلاح ضريبة القيمة المضافة، وإنشاء ضريبة الدخل للحدّ من الاعتماد على الإيرادات من الصناعات الاستخراجية، وتشجيع التنويع الاقتصادي في قطاعات المستقبل؛

(ب) جعل النُّظُم المالية أكثر تصاعديةً وشفافية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتجنُّب الإعفاءات الضريبية على الأرباح والحوافز التي تسبِّب سباقاً إلى الأسفل، مما يحدّ من استفادة الدولة من الإتاوات والأدوات ذات الصلة. وينبغي أن تعيد المنطقة العربية تقييم كيفية فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية، والنظر في طُرق فعّالة لفرض الضرائب على الأرباح الرأسمالية والحدّ من تداخل الخصومات أو المراجحة الضريبية؛

(ج) معالجة آليات الأسعار المشوّهة من خلال الإلغاء المناسب لإعانات الطاقة وفرض ضرائب على انبعاثات الكربون وتوفير حوافز للتكنولوجيات النظيفة؛

(د) تعزيز النظام القضائي وقوانين مكافحة الفساد لمعالجة سوء إدارة الإيرادات والتدفقات المالية غير المشروعة؛

(هـ) اعتماد ضوابط داخلية فعّالة في تحصيل الإيرادات وإدارتها وإنفاقها، وتنفيذ مبادرات الشفافية في استخراج البيانات، وتعزيز العناية الواجبة، وضمان الامتثال الاستباقي لقواعد الشركات التي تتعامل معها البلدان؛

(و) مواءمة المعايير الوطنية لتنظيم جميع الشركات، بما في ذلك العمليات التقليدية الصغيرة والمحلية والأجنبية التي لا تخضع للرقابة، من أجل إنشاء أُطُر تنظيمية ونُظُم ضريبية واضحة ومحدَّدة لكل بلد؛

(ز) تطبيق قواعد أكثر فعاليةً، وضمان الإنفاذ المناسب والمراقبة المستقلّة، بما في ذلك من قِبل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني؛

(ح) تقديم المزيد من الدعم والحوافز التقنية وبناء القدرات لمساعدة البلدان على مكافحة التهرُّب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة، وتشجيع جميع البلدان على الانضمام إلى المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية وإلى المجلس الدولي المعني بالتعدين والمعادن؛

(ط) الشروع في إجراء تقييمات أكثر تفصيلاً بالاستناد إلى الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة، من أجل تحديد الثغرات المحتمَلة وتوجيه الجهود في مجال السياسات، علماً أنّ الأنشطة غير المشروعة كثيراً ما تكون متشابكة، كما هو الحال عندما ترتبط ممارسات الرشوة أو الفساد بالصناعات الاستخراجية والتلاعب بالتسعير التجاري؛

(ي) معالجة حقوق المجتمعات المحلية من خلال تحسين المشاركة والوصول إلى المعلومات والمساءلة والشفافية، وتعزيز قدرات الدول مع وكالات متخصّصة ومستقلة من أجل تسوية المنازعات وحماية حقوق المجتمعات المحلية؛

(ك) ضمان التعاون الضريبي الدولي لتشجيع تبادل المعلومات في الصناعات الاستخراجية وبناء قدرات الإدارات الضريبية، وخاصّة في عمليات مراجعة الحسابات؛

(ل) الاستثمار في برامج بناء القدرات والتدريب لتعزيز فهم ومهارات أصحاب المصلحة المعنيين بقطاع التعدين، بما في ذلك شركات التعدين والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والحكومات والهيئات التنظيمية، وبالتالي دعم تنفيذ الممارسات المستدامة والمسؤولة؛

(م) توفير الدعم القانوني والتقني لضمان أن تكون القوانين القائمة والجديدة بشأن البيئة والتعدين واضحةً وقابلة للتنفيذ؛

(ن) اعتماد نُهُج تطلُّعية تأخذ في الاعتبار الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتكون قائمة على مبادرات مالية تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبرامج المعنيّة بقضايا الجنسين وبتنمية المجتمع؛

(س) تنفيذ إطار الاقتصاد الدائري للكربون في قطاعَي الصناعات الاستخراجية والتعدين مع مراعاة مبادئ التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير والإزالة، وذلك لتشجيع الانتقال إلى الإدارة المستدامة للموارد. ويشمل ذلك نشر التكنولوجيات المتقدّمة للتعدين، وتشجيع إعادة استخدام المواد وإعادة تدويرها، واستبدال الموارد البالغة الأهمية، وجمع المنتجات عند انتهاء فترة استخدامها وإعادة تدويرها بكفاءة؛

(ع) تشجيع الحكومات العربية على اعتماد تصنيفاتٍ تتماشى مع ظروفها، من خلال دمج المعايير الدولية الموثوقة بشأن البيئة والمجتمع وحوكمة الشركات. وهذا من شأنه أن يضمن الشفافية، ويشجِّع المساءلة، ويعالج الظروف الخاصّة بالمنطقة العربية؛

(ف) تعزيز هياكل الحوكمة والشفافية والمساءلة من خلال تعزيز الأُطُر التنظيمية والقانونية، وإنشاء نُظُم ضريبية مستقرّة، وتنفيذ الممارسات التجارية الأخلاقية. ويسهِّل هذا النَّهج تتبُّع إيرادات التعدين، ويضمن مساءلة الحكومة، ويشجِّع على زيادة الشفافية في الاتفاقات التعاقدية من خلال التقيُّد الصارم بمعايير حوكمة الشركات؛

(ص) تشجيع الحكومات العربية على العمل مع المنظمات الإقليمية لتشكيل الاستراتيجيات الوطنية والسياسات الصناعية واستراتيجيات التمويل المصاحِبة لها، وذلك لضمان انتقال عادل في مجال الطاقة، وإيجاد فرص عمل لائقة جديدة في الاقتصاد الأخضر، وتحقيق اقتصاد دائري وشامل يسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ق) إقامة الشراكات العالمية لإنشاء سلاسل إمداد موثوقة وآمنة ومستدامة للمعادن البالغة الأهمية، وذلك للحدّ من مخاطر سلاسل الإمداد، وتعزيز الفوائد الاقتصادية، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُعتبر تحسين التعاون والترابط في سوق المعادن العالمية مهمّاً جداً لتحقيق الانتقال العادل والشامل إلى الطاقة النظيفة، ومعالجة المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمُنصِف.